الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثامنة والسبعين

البند (83)

سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

تلقيها:

ابتهال المهوس - ملحق

16 أكتوبر 2023م

شكراً السيد الرئيس

في البداية يطيب لي أن اشكركم على حسن إدارتكم وقيادتكم لهذه الجلسات العامة، من أعمال اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى بيان المجموعة العربية، وإلى بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز، وأن يدلي بصفته الوطنية بما يلي:

السيد الرئيس

في إطار ما يشهده العالم أجمع من استمرارٍ بشع للاعتداءات المرتَكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية، ضد المدنيين الفلسطينيين العزل في قطاع غزة المحاصر، الأمر الذي يمثل خرقاً صارخاً لكل القوانين والأعراف الدولية بما فيها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والذي يأتي مدفوعاً بإصرار المجتمع الدولي على اتخاذ معايير مزدوجة وانتقائية، في تطبيق القانون الدولي الإنساني، وحيث ذكّرت المملكة بتحذيراتها المتكررة من احتمال انفجار الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة نتيجة لاستمرار تلك الممارسات؛ فإن المملكة العربية السعودية تدين بأشد العبارات الجريمة الشنيعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقصفها مستشفى الأهلي المعمداني في غزة والذي أدى لوفاة المئات من المدنيين من بينهم أطفال وكبار سن، إلى جانب الجرحى والمصابين.

وفي هذا السياق؛ واتساقاً مع ما اضطلعت به الدول من ضرورة احترام سيادة القانون والالتزام به، فإن المملكة تطالب باتخاذ موقف جاد وحازم لتوفير الحماية للمدنيين العزل، وفتح الممرات الآمنة فوراً تلبية لنداءات الاستغاثة التي أطلقتها الدول والمنظمات، لإيصال الغذاء والدواء للمدنيين المحاصرين، وتحميل قوات الاحتلال الإسرائيلية كامل المسؤولية جراء استمرارها في خرق الأعراف والقوانين الدولية.

السيد الرئيس

يثمن وفد بلادي الجهود التي عكســـها تقرير الأمين العام رقم 78/184 حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة حول سيادة القانون وتنسيقها على الصـعيدين الوطني والدولي، والتوجه في أن يعالج على نحو متوازن الأبعاد الوطنية والدولية لسـيادة القانون. وما تضـمنه التقرير من إجراءات وجهود اتخذتها منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضـاء -بناء على طلبها-، بما يســاهم في تمكين المنظمة من تحقيق العدالة وســيادة القانون وهي الغاية المرجوة من ذلك.

كمـا يود وفد بلادي الإشـــارة الى قرارات الجمعيـة العـامـة، رقم 71/187، ورقم 73/175، ورقم 77/222 والتي تم التأكيد فيها على الحق السـيادي لجميع الدول في وضــع نظمها القانونية الخاصــة بما في ذلك تحديد العقوبات القانونية المناسـبة، وفقاً لالتزامها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصـــدد، يود وفد بلادي التحفظ على تطرق تقرير الامين العام في الفقرة 89 من التقرير حول اســـتمرار تطبيق عقوبة الإعـدام، حيـث لا تتعـارض عقوبـة الإعـدام مع احكـام القـانون الـدولي ولا مع مـا تضـــمنته المعاهدات الدولية، ولا يوجد توافق دولي حول إلغاءها. ويؤكد وفد بلادي على أَن لكل دولة حقها الســـيادي فيما يخص نظمها القانونية الوطنية وتشـــريعاتها العقابية.

السيد الرئيس

تحترم بلادي المملكة العربية الســـعودية اتفاقيات حقوق الانســـان، وتنفذ التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات التي أصبحت طرفاً فيها، ولا تُصدر عقوبة الإعدام الا في أشد الجرائم خطورة وفي أضـــيق الحدود، ولا يتم الحكم بها أو تنفيذها الا بعد اســـتكمال إجراءات النظر القضائي في المحاكم بمختلف درجاتها. كما تتفق إجراءات المحاكمة في بلادي مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، والإجراءات القانونية الواجبة، بما فيها الضـــمانات التي تكفل حماية حقوق الأشـــخاص، الذين يواجهون عقوبة الإعدام بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 50/1984 والصادر في 25 مايو 1984م.

السيد الرئيس:

فيما يخص مكافحة الفســـاد وتعزيز العدالة والمســـاءلة، تؤمن بلادي بأهمية ســـيادة القانون على الصـعيدين الوطني والدولي كونها مرتكز أساسـي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين. وتدعم المسـؤولية المشـتركة للدول، في مواجهة التحديات الداخلية والدولية من خلال وضع تدابير قوية تسعى لمكافحة الفساد.

كما تؤكد المملكة التزامها الدائم والمتواصـل، لرفع مسـتوى النزاهة والمسـاءلة من اجل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، انطلاقاً من حرص القيادة الحكيمة على مكافحة جرائم الفساد بشتى صوره واشكاله، ومكافحة الفساد الإداري والمالي بنشر الوعي بمفهوم الفساد وبيان أخطاره واثاره.

ختاماً السيد الرئيس:

ان المملكة العربية السـعودية حريصـة على إرسـاء قواعد قانونية تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، وتؤمن بأن ســـيادة القانون تأتي من خلال المشـــاركة الفعالة متعددة الأطراف مع التأكيد على أهمية مبدأ السيادة، كما تشـدد المملكة على ضـرورة التقيد بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء.

وشكراً السيد الرئيس..